المبحث العاشر

الواو ودلالتها على الجمع

الجمع أحد المعاني التي قررها النحاة للواو ، وهو معنى لازم لها لا يفارقها ، سواء كانت عاطفة أم غير عاطفة ، وهو صريح قول أبي علي الفارسي: « إن الواوإذا لم يكن بدلاً من حرف الجر يلزم الدلالة على معنى الاجتماع » [1]، ومن ثَمَّ حكم الفارسي بعدم دلالتها على الترتيب وصلاحيتها للمعية دون غيرها من حروف العطف ، « فقد تبين من هذا أن المعنى المختص به هذا الحرف الاجتماع ، ولذلك لم يكن فيها دلالة على الترتيب ، ولذلك يستعملونها أيضًا في المواضع التي يقصدون فيها الجمع دون سائر حروف العطف ، كقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن » [2] .

فإذا كانت الواو للعطف أضيف إلى دلالتها على الجمع دلالتها على التشريك . يقول المالقي : « ومعناها الجمع والتشريك ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في عطف المفردات » [3] .

إلا أن معنى الجمع الذي حكم النحاة بلزومه لها لم يسلم من الاعتراض ، حيث توارد عليه بعض النماذج التي لا يظهر معنى الجمع فيها ، مما اضطر النحاة إلى تأويل الواو فيها بمعنى « أو » ، حتى صارت دلالتها على التخيير والإباحة موضعًا من مواضعها ، كواو الحال والاستئناف والمعية . يقول الهروي ، وهو يستقصي مواضع الواو التي أوصلها اثنى عشر موضعًا : « وتكون بمعنى

---

(١) الإغفال ص ١٦٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) رصف المباني ص ٤١٠ .

(أو) في التخيير ، كقوله عز وجل : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (النساء:٣) المعنى : أو ثلاث أو رباع »[١] .

وذهب الزمخشري إلى أن دلالة الواو على الجمع ليست دلالة قاطعة ، فهي كما تحتمل الجمع تحتمل الإباحة أيضًا ، والمقام وحده هو الذي يحدد هذه الدلالة أو تلك ، ولذا فقد صرح بأن الواو في قوله تعالى ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (البقرة:١٩٦) ليست صريحة الدلالة على الجمع ، فجاء قوله ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، لنفي توهم الإباحة .

يقول الزمخشري : « الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك (جالس الحسن وابن سيرين) ، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعًا أو واحدًا منهما كان ممتثلاً »[٢]، وهو يعني بذلك ، كما صرح القطب الرازي في حاشيته « أن الواو في قوله ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ليس نصًّا قاطعًا في الجمع بل قد يكون بمعنى أو ، كما في قوله تعالى ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، وقولك (جالس الحسن وابن سيرين) فذكر قوله ﴿ عَشَرَةٌ ﴾ لنفي هذا التوهم »[٣] .

وقد صرح ابن هشام بأن خروج الواو عن معنى الجمع إلى معنى « أو » على ثلاثة أقسام : فهي تأتي بمعناها في التقسيم أو الإباحة ، كما هو رأي الزمخشري ، أو التخيير ، ونقل عن بعضهم أن الواو حين تأتي دالة على التخيير تكون دلالة مجازية لا حقيقية[٤] .

ويبدو أن تفسير الواو بمعنى « أو » في بعض آيات القرآن الكريم كان محاولة لتصحيح المعنى ، وليس سعيًا لاكتشاف بلاغة العطف بها ، وهو يعتمد على معنى الجمع اللازم لها ، وإن خفى في بعض النصوص .

ولم يكن الزمخشري حين أجاز احتمال الإباحة في قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ معتمدًا على حسه البلاغي بقدر تلفته إلى أقوال النحاة ، وإلا فإن

---

(١) الأزهية ص ٢٤٢ .
(٢) الكشاف ١/٣٤٥ .
(٣) حاشية القطب التحتاني ١/٣٦٩ .
(٤) راجع المغني ٢/٣٣ .

إفادة الواو الإباحة يجب أن لا يصار إليها إلا حين يتعذر الجمع ، ولا ضرورة له هنا غير محاولة البحث عن سر مجيء قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، فهي في رأي الزمخشري فذلكة غرضها نفي توهم الإباحة الذي تحتمله الواو ، ولو كان هذا هو الغرض لما كان لقوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (الأعراف:١٤٢) فائدة ، لأن قوله ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ لا توهم للإباحة فيه بعد التصريح بقوله ﴿ وَأَتْمَمْنَاهَا ﴾ ، لكن الزمخشري اكتفى بترديد ما قاله الزجاج من قبل : «والذي في هذا ـ والله أعلم ـ أنه لما قيل ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ جاز أن يتوهم المتوهم أن الغرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع ، فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها ، فالمعنى : المفروض عليكم صوم عشرة كاملة على ما ذكر من تفرقها في الحج والرجوع» [1] .

وكان يكفي الزجاج والزمخشري القول بأن الجملة جاءت مؤكدة على إكمال صوم هذه الأيام ، ومحذرة من التقصير أو التراخي في إتمام هذا العدد ، وهو ما ارتضاه الطبري ، فقال: «وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب قول من قال: معنى ذلك : تلك عشرة كاملة عليكم فرضنا إكمالها ، وذلك أنه جل ثناؤه ، قال : فمن لم يجد الهدى فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، ثم قال تلك عشرة أيام عليكم إكمال صومها لتمتعكم بالعمرة إلى الحج ، فأخرج ذلك مخرج الخبر ومعناه الأمر بها» [2].

ولنتأمل الآن دلالة الجمع وبلاغته في الأمثلة التي خفي فيها هذا المعنى.

١ - الترقي لإبراز التفاوت :

يقول تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (النساء:٣) .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٥٨ .

(٢) تفسير الطبري ٤/١٠٩ .

قال العكبري : « والواو في ﴿ ثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد ، لأنه لو كان كذلك لكان عبثًا ، إذ من أدرك الكلام يفصل التسعة هذا التفصيل ، ولأن المعنى غير صحيح أيضًا ، لأن مثنى ليس عبارة عن ثنتين فقط بل عن ثنتين ثنتين ، وثلاث عن ثلاث ثلاث ، وهذا المعنى يدل على أن المراد التخيير لا الجمع »[1] .

وواضح أنه لجأ إلى تفسير الواو بمعنى التخيير دفعًا لمذهب الرافضة ، الذين حاولوا تفسير الجمع تفسيرًا ملتويًا بعيدًا عن ذوق هذه اللغة ووحي أساليبها . وقد دفع الزجاج هذه السقطة بقوله : « فإن قال قائل من الرافضة إنه قد أحل لنا تسع لأن قوله ﴿ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ يراد به تسع . قيل : هذا يبطل من جهات : أحدها في اللغة أن مثنى لا يصلح إلا لاثنين اثنين على التفريق ، ومنها أنه يصير أعيى كلام . لو قال قائل في موضع تسعة أعطيك اثنين وثلاثة وأربعة يريد تسعة ، قيل تسعة تغنيك عن هذا ، لأن تسعة وضعت لهذا العدد كله »[2] .

وقد ذهب الزمخشري إلى أن الواو دالة على معنى التخيير ، ولكنها تعطي بالدلالة على الجمع ما لا تعطيه « أو » ، حيث يقول : « فإن قلت الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين ثنتين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع ؟ قلت : الخطاب للجميع ، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له ، كما تقول للجماعة : اقتسموا هذا المال ، وهو ألف درهم ، درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، ولو أفردت لم يكن له معنى . فإن قلت : فلم جاء العطف بالواو دون أو ؟ قلت : كما جاء بالواو في المثال الذي حذوته لك ، ولو ذهبت تقول : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة علمت أنه

---

(١) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ .

لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها ، فيجعلوا بعض القسم على تثنية وبعضه على تثليث وبعضه على تربيع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو ، وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاءوا مختلطين في تلك الأعداد ، وإن شاءوا متفقين فيها محظوراً عليهم ما وراء ذلك» [1] .

فالغرض إذن من الجمع تجويز الاختلاف بين المسلمين في عدد الزوجات طبقًا لاختلاف أحوالهم وقدرتهم المالية والبدنية ، واستعدادهم النفسي لتحقيق العدالة بين من وكل الله أمانته إليهم ، وهذا وجه حسن .

لكنني أرى مع ذلك للواو همسًا يفصح عنه السياق ، والغرض العام الذي ذكرت الآية من أجله ، وهو التأكيد على وجوب مراعاة العدل حرصًا على أداء الأمانة التي تعلقت برقاب الرجال ، ومنعا لاستغلال القدرة والقوة اللتين يملكهما الرجل في مقابلة ضعف من فقدن العائل من اليتامى ، أو من فقدن العصمة من الأزواج ، فالآية مسوقة للتأكيد على وجوب العدل ، ومراقبة الله في تحريه بين النساء . وقد ذكر في مناسبتها أن المسلمين بعد نزول الآيات التي تحذر من الاعتداء على حقوق اليتامى ، وأكل أموالهم بالباطل تخوّفوا من الزواج باليتامى خوفًا من الوقوع تحت طائلة عقاب الله ، فلفت الله أنظارهم إلى أن تحري العدالة والخوف من الظلم يجب أن لا يقتصرا على اليتامى ، بل يجب أن يكونا سمة تعامل الرجل مع جميع النساء اللاتي يكل الله أمرهن إليه ، ومن ثَمَّ كان التشريع بأنه لا يزيد عدد من يجتمعن في عصمة الرجل على الأربع ، منبهًا إلى أن هذا جهد الطاقة من الإنسان ، ثم رتب العدد على سبيل الارتقاء ، ملوحًا بأن الأربع ليست مباحة في واقع الأمر إلا للفئة القادرة على البذل والعدل معًا ، وهم قليل من قليل ، كما أن نهاية العدد هو غاية القدرة الإنسانية التي تنتهي عندها الإباحة في الجمع .

---

(١) الكشاف ١/٤٩٧ .

هذا هو وحي المناسبة ، كما ذكر القرطبي ، نقلاً عن الضحاك والحسن وغيرهما : « إن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام من أن للرجل أن يتزوج من الحرائر ما شاء ، فقصرتهن الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : والمعنى : وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فكذلك خافوا النساء ، لأنهم كانوا يتحرجون في اليتامى ، ولا يتحرجون في النساء » [1].

ففي الترتيب على هذا النظم تحذير للرجل أن ينتقل من عدد إلى عدد أعلى منه إلا بعد مراجعة نفسه ، وقياس قدراته على البذل والعدل ، ولو جاء التعبير بـ« أو » لأوحى التخيير فيها بالمساواة بين الأعداد ، وفات غرض الترقي الذي أفاده العطف ، والذي ينبئ عن تفاوت أحوال المخاطبين في قدراتهم فتتفاوت معه حاجتهم إلى هذا العدد أو ذاك . وهذا ما يشعر به قول الطبري : « إما مثنى إن أمنتم الجور من أنفسكم فيما يجب لهما عليكم ، وإما ثلاث إن لم تخافوا ذلك ، وإما أربع إن أمنتم ذلك فيهن . يدل على صحة ذلك قوله ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ، لأن المعنى : فإن خفتم في الثنتين فانكحوا واحدة . ثم قال : وإن خفتم ألا تعدلوا أيضا في الواحدة فما ملكت أيمانكم » [2] .

المبالغة في الجمع :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ۚ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (النساء:١٣٦) .

اختلف شراح الكشاف حول عبارة الزمخشري « ومن يكفر بشيء من ذلك » هل قصد معنى « أو » أو أراد تعلق الحكم بكل فرد من المتعاطفات على حدة لا تعلقه بالمجموع ؟

---

(١) تفسير القرطبي ١٥٨٢/٣ .

(٢) تفسير الطبري ٥٤٦/٧ ، ٥٤٧ .

يقول القطب الرازي : «(بشيء من ذلك) إشارة إلى قوله ﴿ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ ، وهو جواب لما يمكن أن يقال : كلمة الواو تفيد الجمع ، فالضلال إنما نيط بمجموع هذه الأمور ، فالكفر ببعضها لا يوجب الضلال ، أجاب بأن الواو بمعنى (أو) يعني (ومن يكفر بشيء منها)»[1] .

أما السعد فيقول : «قوله (ومن يكفر بشيء من ذلك) المذكور في قوله ﴿ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ﴾ ، لأن الحكم المتعلق بالأمور المتعاطفة بالواو قد يرجع إلى كل واحد ، وقد يرجع إلى المجموع ، والتعويل على القرائن ، وههنا قد دلت القرينة على الأول ، لأن الإيمان بالكل واجب ، والكل ينتفي بانتفاء البعض ، ومثل هذا ليس من جعل الواو بمعنى (أو) في شيء ، فليتأمل»[2] .

والذي أراه أن الجمع هنا مقصود للمبالغة ، لأن الآية دعت إلى الإيمان بالله ورسله وكتبه ، وذلك يفهم منه أن الكفر بأي منها كفر بالجميع ، فجاءت الواو مؤكدة على كمال الضلال لمن جمع في الكفر بين الأمور المتعاطفة كلها ، ولذا وصفه الله بالضلال البعيد ، فكأنه يقول : إذا كان الكفر بواحد منها ضلالاً فكيف إذا كفر بالجميع ؟ هل بعد ذلك ما هو أبعد ضلالاً منه ؟ فهذه المبالغة في وصف كمال ضلالهم هي بلاغة الجمع بالواو . وعلى غراره جاء قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (النور:٢٢) . يقول الشهاب : «وقوله (صفات لموصوف واحد) لأنها نزلت في مسطح ، وهو متصف بها ، فالعطف لتنزيل تغاير الصفات منزلة تغاير الموصوفات ، والجمع على ظاهره لما مر ، وقوله أبلغ أي في إثبات استحقاق الإيتاء لهذه الصفات ، لأن من اتصف بواحدة منها إذا استحقه فمن جمعها بالطريق الأولى»[3] .

---

(١) حاشية القطب ١/٧٩٧ .

(٢) حاشية السعد ٢/١٦٦ .

(٣) حاشية الشهاب ٦/٣٦٧ .

المبالغة في الاستقصاء :

﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(التوبة: ٦٠).

اختلف الفقهاء في مصارف الزكاة ، طبقًا لما تفيده الواو من الإشراك والجمع . يقول البيضاوي : « وظاهر الآية يقتضي تخصيص استحقاق الزكاة بالأصناف الثمانية ، ووجوب الصرف إلى كل صنف وجد منهم ، ومراعاة التسوية بينهم ، قضية للاشتراك ، وإليه ذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه . وعن عمر وحذيفة وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ جواز صرفها إلى صنف واحد ، وبه قال الأئمة الثلاثة واختاره بعض أصحابنا ، وبه كان يفتي شيخي ووالدي ـ رحمهما الله تعالى . على أن الآية بيان أن الصدقة لا تخرج منهم لا إيجاب قسمها عليهم » [1] .

ويفهم من ذلك أن الرأي الغالب هو جواز صرفها إلى صنف واحد ، فلماذا إذن لم يؤت بأو بدلاً من الواو ؟

والجواب من وجهين ؛ الأول : أن الآية جاءت ردًّا على من يلمز الرسول في الصدقات وفي طريقة توزيعها ، وهو ما حكاه القرآن قبل هذه الآية ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ (التوبة:٥٨) ، فجاءت هذه الآية تلجم أفواه المنافقين بأن توزيع الصدقات لا يخضع للرغبات والأهواء ، وإنما هو خاضع لتشريع إلهي يقصر صرفها على هؤلاء الأصناف دون غيرهم ، وهو ما يفهم من الحصر بإنما ، فالحكم متعلق بالمجموع ، وهو ما أوضحه أبو السعود في قوله : « ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ ﴾ شروع في تحقيق أحقية ما صنعه الرسول ﷺ من القسمة ببيان المصارف ، ورد لمقالة القالة في ذلك ، وحسم لأطماعهم الفارغة المبنية على زعمهم الفاسد ببيان أنهم بمعزل من الاستحقاق ، أي جنس الصدقات المشتملة

---

(١) أنوار التنزيل ١/٤٢٠ ، ٤٢١ الحلبي .

على الأنواع المختلفة (للفقراء والمساكين) أي مخصوصة بهؤلاء الأصناف الثمانية الآتية لا تجاوزهم إلى غيرهم ، كأنه قيل إنما هي لهم لا لغيرهم ، فما للذين لا علاقة بينها وبينهم يقولون فيها ما يقولون؟»[1] .

والوجه الثاني : أن هذه الصدقات وإن صح صرفها إلى أحد هذه الأصناف إلا أن الجمع فيه إشعار بتحري إيصال هذه الصدقات إلى مجموع هذه الأصناف حتى لا يضيع صنف منها ، فلو جيء بأو لكان التخيير مؤديًا إلى إهمال أحد الأصناف أو بعضها ، فتضيع فائدة التشريع في سد حاجات ذوي الحاجة من جميع أفراد المجتمع ، على أنه إذا أبيح للأفراد أداء صدقاتهم إلى أي صنف من هؤلاء فعلى الحكام أن يتحروا الوفاء بحاجات جميع الأصناف في توزيع أموال الأمة . ولعل هذا المعنى الخفي هو الذي وجه الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وهو العليم بأسرار هذه اللغة ودقائق البيان فيها .

الفرق بين الجمع في النفي والإثبات :

إذا كان الجمع بالواو في الإثبات يفيد المبالغة في تعلق الحكم بالمجموع ، فإنه في النفي يكون عكس ذلك ، فتكون «أو» أدل على المبالغة ، وهذا ما تنبه إليه الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (الإنسان:٢٤) ، حيث قال : «فإن قلت : معنى (أو) : ولا تطع أحدهما ، فهلا جيء بالواو ليكون نهيا عن طاعتهما جميعًا ؟ قلت : لو قيل (ولا تطعهما) جاز أن يطيع أحدهما ، وإذا قيل (لا تطع أحدهما) ، علم أن الناهي عن الطاعة أحدهما عن طاعتهما جميعًا أنهى»[2] .

ولذا لا يفيد العطف بالواو هذا الاستقصاء في النفي إلا إذا أعيد حرف النفي ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ .

---

(١) إرشاد العقل السليم ٤/٧٦ .

(٢) الكشاف ٤/٢٠٠ .

وهـذا سـر مجـيء العطـف بـالواو في قولـه تعـالى ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (التوبة:٢٤) .

فإنك تلمس في العطف بالواو مبالغة خفية، وهي أن حبهم لله ورسوله يجب أن يكون أعظم من حبهم لنوع منها على الانفراد ، ومن حبهم لها مجتمعة ، وذلك قمة الصدق والإخلاص والكمال في الحب لله ولرسوله ، فلما جاءت هذه الصورة بالنفي جاء العطف بأو في قوله تعالى : ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ (المجادلة:٢٢) ، لأن كمال المبالغة في نفي مودة أي منهم لا في نفي مودتهم مجتمعين .

الجمع وصياغة التشبيهات المركبة :

التفت عبـد القـاهر إلى معنـى الجمـع المطلـق في الـواو حـين حكـم علـى التشبيهات التي تدخل الواو العاطفة بين أجزائها بأنها مـن التشـبيهات المتعـددة لا المركبة ، وذلك لأن صور التشبيه تنتزع هيئاتها من أوصاف المشبه بـه ، فـإن كانت هذه الأوصاف مجموعة بالواو فإن الواو بين الصفات تدل على الاستقلال والكمال ، مما يحول بين المزج الذي تصير معـه الصـفات هيئـة واحـدة تكـون صورة التشبيه المركب ، ولذا فرق عبد القاهر بين قولك « هـو يصـفو ويكـدر» وقولك « يصفو ثم يكدر» ، فإن الواو بدلالتها على الجمـع المطلـق خاليًـا مـن الترتيب وبما فيها من معنى الاستقلال تبرز كُلاً من الصفاء والكدر وصفًا قائمًـا بذاته لا يقبل الانصهار في هيئة واحدة مركبة ، بخلافهـا مـع الفـاء أو ثـم ، فـإن الوصفين يصيران بالتعاقب صفة واحدة تشبه الخيط الممتد المتصل بعد أن كانـا كالخطين المتوازيين ، ومن ثَمَّ أدت الفاء إلى الاتصال والتركيـب في قـول كـثير عَزة :

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًـا عِطَاشًـا غَمَامَـةٌ فَلَمَّـا رَأَوْهَـا أَقْشَـعَتْ وَتَجَلَّـتِ

وقامت الواو بدور الفصل والتمايز في قولهم «هو يصفو ويكدر».

يقول عبد القاهر : «فإن قلت : فهذا يلزمك في قولك (هو يصفو ويكدر) ، وذلك أن الاقتصار على أحد الأمرين يبطل غرض القائل ، وقصده أن يصف الرجل بأنه يجمع الصفتين وأن الصفاء لا يدوم .

فالجواب : أن بين الموضعين فرقًا ، وإن كان يغمض قليلاً ، وهو أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداء مطمعا مؤنسا أدى إلى انتهاء مؤيس موحش ، وكون الشيء ابتداء لآخر هو له انتهاء ، معنى زائد على الجمع بين الأمرين ، والوصف بأن كل واحد منهما يوجد في المقصود ، وليس لك في قولك (يصفو ويكدر) أكثر من الجمع بين الوصفين ، ونظير هذا أن تقول (هو كالصفو بعد الكدر) في حصول معنى يجب معه ربط أحد الوصفين بالآخر في الذكر ويتعين به الغرض ، حتى لو قلت (يكدر ثم يصفو) فجئت بثم التي توجب الثاني مرتبًا على الأول ، وأن أحدهما مبتدأ والآخر بعده ، صرت بالجملة إلى حد ما نحن عليه من الارتباط ، ووجوب أن يتعلق الحكم بمجموعهما ، ويوجد الشبه إن شئت مما بينهما ، على التشابك والتداخل ، دون التباين والتزايل» [1] .

فكما أدت الفاء إلى الاتصال بحكم الترتيب فيها ، وصنعت التركيب في بيت كثير ، وقفت الواو حائلاً دون التركيب ، ومنادية على التمايز والاستقلال في بيت امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

فهو كما يقول الشيخ : «لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً ، وإنما أراد اجتماعًا في مكان فقط» [2] .

فإذا كانت الواو للمعية أو الحال فإنها لا تنافي التركيب ، لأنها حينئذ تتجرد من معنى الاستقلال والتغاير ، ويكون ما بعدها في حكم التابع الذي يكون مع

---

(١) أسرار البلاغة ٢٢١/١ .

(٢) المصدر السابق ٤٥/٢ .

متبوعه صورة واحدة، كما في الصفات المتوالية بغير عطف. يقول عبد القاهر: «وإن جاءت الواو كانت واو حال كقوله:

كَأَنَّمَا الرِّيحُ والمُشْتَرِى قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرِّفْعَةِ

وهي إذا كانت حَالية فهي كالصفة في كونها تابعة، وبحيث لا ينفرد بالذكر، بل يذكر في ضمن الأول، وعلى أنه من تبعه وحاشيته. وهكذا الحكم في الطرف الآخر، ألا ترى إلى قوله: ليل تهاوى كواكبه.

فـ(تهاوى كواكبه) جملة من الصفة لليل، وإذا كان كذلك فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستبدة بشأنها لقُلتَ: ليل وكواكب»[1]، ثم يقول: «وبيت امرئ القيس على خلاف هذه الطريقة، لأن أحد الشيئين فيه في الطرفين معطوف على الآخر»[2].

وهذا هو ما جرى عليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ (هود:٢٤) حيث قال: «شبه فريق الكافرين بالأعمى والأصم، وفريق المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللف والطباق. وفيه معنيان؛ أن يشبه الفريق تشبيهين اثنين، كما شبه امرؤ القيس قلوب الطير بالحشف والعناب، وأن يشبه بالذي جمع بين العمى والصمم، أو الذي جمع بين البصر والسمع، على أن تكون الواو في (﴿وَٱلْأَصَمِّ﴾ وفي ﴿وَٱلسَّمِيعِ﴾ لعطف الصفة على الصفة كقوله: الصابح فالقائم فالآيب»[3]، فالواو على الوجه الأول من عطف موصوف على موصوف، وهي للتنويع بناء على تشبيه بعض الكافرين بالأعمى وبعضهم بالأصم، كما شبه امرؤ القيس بعض القلوب وهي الرطبة بالعناب، وبعضها وهي اليابسة بالحشف، ويكون في الآية أربعة تشبيهات على سبيل الاستقلال.

وأما الوجه الثاني فإن الواو فيه عاطفة صفة على صفة وهي للجمع،

---

(١) أسرار البلاغة ٢/٥١.
(٢) المصدر السابق ٢/٥٢.
(٣) الكشاف ٢/٢٦٤.

والتشبيه فيها على سبيل التعدد ، حيث شبه كُلاً من الفريقين بمن جمع بين صفتين : الكافر بمن جمع بين العمى والصمم ، والمؤمن بمن جمع بين البصر والسمع ، وتلك صورة تشبيهات متعددة ، كقول عبد القاهر : «ألا ترى أنك إذا قلت زيد كالأسد بأسًا ، والبحر جودًا ، والسيف مضاءً ، والبدر بهاءً ، لم يجب عليك أن تحفظ في هذه التشبيهات نظامًا مخصوصًا ، بل لو بدأت بالبدر وتشبيهه في الحسن ، وأخرت تشبيهه بالأسد في الشجاعة كان المعنى بحاله»[1].

فحقيقة التشبيه لا تتغير بتقديم الصمم على العمى ، وقد تقدم قبلها قوله تعالى : ﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴾ (هود:٢٠) ، وتقدم الصمم في قوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ (البقرة:١٨) ، وهذا لا يعني أن التقديم خال من الغرض ، فليس في كتاب الله كلمة تتقدم أو تتأخر دون أن يكون لتقديمها أو تأخيرها أثر .

فالترتيب ههنا كما قال أبو السعود «لكون الأعمى أظهر وأشهر في سوء الحال من الأصم»[2] ، لكن هذا الأثر لا يغير من جوهر التشبيه .

ولذا جعل ابن المنير الوجه الثاني أشبه ببيت امرئ القيس في تعدد التشبيه ، فقال : «وإنما ينظر بيت امرئ القيس على الوجه الثاني ، فإن مقتضاه أن كُلاً منهما شبه تشبيهًا واحدًا ، ولكن في صفتين متعددتين»[3] .

وقد كان صاحب الكشف خير من أدرك الفرق بين الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري ، وإن كان يرى ـ مخالفًا للزمخشري ـ أن الآية من التشبيه المركب . يقول صاحب الكشف : «قوله (أن يشبه الفريق تشبيهين اثنين) ، فعلى هذا قوله (مثل الفريقين) بمنزلة قول امرئ القيس (كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا) ، وقوله (كالأعمى والبصير) بمنزلة العناب والحشف البالي . وكذا قوله (والأصم

---

(١) أسرار البلاغة ٢١٩/١ .
(٢) إرشاد العقل السليم ١٩٨/٤ .
(٣) الإنصاف ٢٦٥/٢ .

والسميع) هذا احتمال ، ويرد عليه أن الوجه الثاني أقرب إلى امرئ القيس ، لأن الجامع بين العمى والصمم شبه أحد الفريقين ، فهو بمنزلة العناب ، والجامع بين السمع والبصر شبه الفريق الثاني ، فهو بمنزلة الحشف ، ويجاب عنه بأن المضامة على هذا الوجه تعتبر في التشبيه فهو من التشبيه المركب ، ولا يشبه بيت امرئ القيس لأنه من تشبيه المفرد على ما نص عليه في سورة البقرة ، والاحتمال الثاني أن قوله (أن يشبه الفريق) ، أي كل واحد من الفريقين شبه تشبيهين اثنين ، بمعنى التنويع ، على معنى أن الكافر شبه بالأعمى وبالأصم ، أي بعضهم بمنزلة الأول ، وبعضهم بمنزلة الثاني ، وكذلك المؤمن ؛ بعضهم بمنزلة البصير وبعضهم بمنزلة السميع ، فكل من الفريقين على هذا بمنزلة قلوب الطير في شعر امرئ القيس ، إلا أنه صرح بتقسيم المشبه في البيت دون الآية ، وهذا الاحتمال فيه بعد ، وإن آثره سلمه الله ، إذ تقسيم الكفار إلى مشبه بالأول ومشبه بالثاني ، وكذلك المؤمنون ، غير مقصود إليه البتة بدليل نظائره في الآيات الأخر كقوله ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ ، وكقوله ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ ﴾ الآية في الكفار الخلص ، وقوله ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ في المنافقين ، والآية على التشبيه المركب أدل ، لما سبق من دلالة لفظ المثل عليه ، والمراد تشبيه حال هؤلاء الكفرة الصادين الموصوفين بالتصام عن آيات الله بحال من خلق أعمى أصم لا ينفعه إشارة ولا عبارة ، وحال هؤلاء الذين آمنوا وعملوا الصالحات فانتفعوا بأسماعهم وأبصارهم اهتداء إلى الجنة ، وانكفاء عما كانوا خابطين فيه من ضلال الكفر والرجفة ، بحال من هو سميع بصير يستضيء بالأنوار في الظلام ، ويستفيء بمغانم الإنذار والإبشار فوزًا بالمرام» [1] .

أما البيضاوي فيسير في نفس الطريق الذي سار فيه الزمخشري ، غير أنه في الوجه الأول يرى إفراد المشبه وتعدد المشبه به ، حيث يشبه كل واحد من الكفار تشبيهين : مرة برجل أعمى ومرة برجل أصم ، وكذلك المؤمن يشبه

---

(١) الكشف ١/١٠١٥-١٠١٦ .

بمن هو بصير وبمن هو سميع ، فيكون في الآية أربعة تشبيهات ، حيث يشبه الكافر تشبيهين ، والمؤمن تشبيهين . وفي الوجه الثاني يشبه الكافر بمن جمع بين صفتي العمى والصمم ، فيكون التشبيه متعدد الوجه مفرد الطرفين ، فهو شبيه بقولك « هو كالبحر جوداً واتساعًا » . وكذلك المؤمن يشبه بمن جمع بين البصر والسمع ، وفي الآية تشبيهان ، والتعدد قائم في كلا الوجهين ، غير أن الأول من عطف موصوف على موصوف ، والثاني من عطف صفة على صفة ، فيقول رحمه الله : « يجوز أن يراد به تشبيه الكافر بالأعمى لتعاميه عن آيات الله وبالأصم لتصامّه عن استماع كلام الله تعالى ، وتأبّيه عن تدبر معانيه ، وتشبيه المؤمن بالسميع البصير ، لأن أمره بالضد فيكون كل منهما مشبهًا باثنين باعتبار وصفين ، أو تشبيه الكافر بالجامع بين العمى والصمم ، والمؤمن بالجامع بين ضديهما ، والعاطف لعطف الصفة على الصفة ، كقوله الصابح فالغانم فالآيب ، وهذا من باب اللف والطباق »[1] .

فالفرق ، كما هو واضح بين الوجهين ، أن المشبه به في الوجه الأول موصوفان، لكل منهما صفة ، وفي الثاني موصوف واحد جمع بين صفتين ، وإليه ذهب الفراء حيث قال : « وذلك أن الأعمى والأصم من صفة واحد ، والبصير والسميع من صفة واحد ، كقول القائل : مررت بالعاقل واللبيب وهو يعني واحدًا »[2] . أما فهم التركيب من الوجه الثاني في كلام البيضاوي فلا دليل عليه ، والشهاب حين فهم ذلك وقع تحت تأثير الطيبي رحمه الله ، ولذا فرق بين الوجهين على أن الأول من المتعدد ، والثاني من المركب . يقول في تقرير الوجه الأول من كلام البيضاوي : « وحاصل هذا الوجه أنه شبَّه كُلاً من الفريقين باثنين باعتبار وصفين ففيه أربعة تشبيهات ، ولذلك قيل إنه نظير قول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي

---

(١) أنوار التنزيل ١/٤٦٥ . (٢) معاني القرآن ٢/٧ .

كما في الكشاف ، لأن حاصله تأويل الفريقين بفريق من الناس كافر وفريق مؤمن ، فمثل الفريقين بمنزلة قلوب الطير رطبها ويابسها ، وكالأعمى والبصير بمنزلة العناب والحشف ، وكذا الأصم والبصير ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، مع أن في البيت تشبيه كل من الرطب واليابس بشيء واحد ، وفي الآية كل من الكافر والمؤمن باثنين ، ولذا قيل : البيت أشبه بالوجه الثاني من هذا ، وليس هذا بوارد ، لأن مراد العلامة أنه تشبيه متعدد بمتعدد مع قطع النظر عن التضام والعدة ، فلا فرق بين البيت والآية إلا من جهة أن في البيت تشبيه شيء بشيئين ، وفي الآية تشبيه كل واحد من شيئين بشيئين ، فلا مخالفة بين كلام المصنف رحمه الله تعالى والزمخشري كما توهم»[1].

وفي تقرير الوجه الثاني يقول : «قوله (أو تشبيه الكافر بالجامع إلخ) ، فعلى هذا فيه تشبيهان لا أربعة ، لأنه شبه حال هؤلاء الكفرة الموصوفين بالتصامّ والتعامي بحال من خلق أصم أعمى لعدم انتفاعه بحاستيه فيما يتعلق بسعادة الدارين ، وحال هؤلاء المؤمنين لانتفاعهم بهما وامتناعهم مما وقع فيه أولئك ، بحال قوى حاسة السمع والبصر لانتفاعه بالنظر لأنوار الهداية ، واستماعه لما يلذ وينتفع به السمع من البشارة والإنذار ، فهو تشبيه مركب من جانب المشبه به لا المشبه ، كما ينبني عليه لفظ المثل ، وهذا من بديع التشبيه وظرائفه الرائقة . وهذا الوجه آثره الطيبي رحمه الله تعالى ، والحق معه»[2].

موازنة بين التعدد والتركيب في الآية :

وقد استهوى التركيب كُلاًّ من الطيبي وعمر الفارسي والشهاب ، مخالفين ما ذهب إليه الزمخشري والبيضاوي ، ظانين أن التمثيل أكثر ملاءمة لبلاغة القرآن ، ومعرضين صفحًا عن دلالة الواو بين الصفات الدالة على الاستقلال والكمال ، وهو الأمر الذي حمل فيه الشهاب على أبي حيان قائلاً : «فلا عبرة

(١،٢) حاشية الشهاب ٥/٨٨ ، ٨٩ .

بقول أبي حيان رحمه الله : لا نعلم العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال»[1] ، وكأنهم يلتفتون إلى ما أوضحه عبد القاهر من بلاغة التمثيل المركب وروعة أسراره ، وكأن كل تمثيل مركب أبلغ من المتعدد ، وذلك إهمال لدواعي المقام ومتطلباته ، فقد يكون المتعدد أبلغ في موضعه من المركب ، مع أن عبد القاهر نفسه سوّى بين المتعدد والمركب في دقة النظم وبراعة التأليف ، حيث يقول : «ومما ندر منه ولطف مأخذه ، ودق نظر واضعه، وجَلَّى لك عن شأو قد تحسر دونه العتاق ، وغاية يعيا من قبلها المذاكى القرح ـ الأبيات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين كبيت امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

وبيت الفرزدق :

والشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّه لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْهِ نَهَار

وبيت بشار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوى كَوَاكِبُه»[2]

والبيتان الأخيران من التشبيه المركب كما ذهب عبد القاهر في الأسرار ، ولكن دقة الصنع شملت الجميع .

وحمل التشبيه في الآية على التعدد أبلغ من التركيب ، لأنه في مقام التعديد لصفات الذم أو المدح ، كلما برزت الصفات واستقلت أفادت التكثير والتشنيع في تسجيل المساوئ ، ودلت على تعدد جوانب الكمال في مجال المدح .

وهاهنا تسجيل لمواقف الفريقين ، وتعديد صفات المدح والذم لكل فريق ، فكلما تمايزت الصفات ووضح التغاير بينها كان ذلك أدل على الغرض وأوفى بالمقام ، وكان يمكن أن يأتي النظم هكذا : مثل الفريقين كالأعمى والبصير والأصم والسميع ، ولا تتغير حقيقة التشبيه ، ولكن المقابلة حينئذ لا يتم حسنها كما تم في النظم الكريم ، حين أبرز ذم الكافرين في جانب ، وقابل بينه

---

(١) حاشية الشهاب ٣/١٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٧٦ .

وبين مدح المؤمنين في جانب آخر . يقول أبو حيان : « ولم يجئ التركيب : كالأعمى والبصير والأصم والسميع ، فيكون مقابلة في لفظ الأعمى وضده ، وفي لفظ الأصم وضده ، لأنه تعالى لما ذكر انسداد العين أتبعه بانسداد السمع ، ولما ذكر انفتاح البصر أتبعه بانفتاح السمع ، وذلك هو الأسلوب في المقابلة والأتم في الإعجاز » [1] .

ففي التعديد بين الصفات ما ليس في الاتحاد الذي تمثله الهيئة المركبة حين يكون المقام مقامه . وقد كشف ابن القيم عن هذه الواو وبلاغتها بقوله : « إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم ، وتقريره يكون في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير ، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى فهم ما نحن فيه : إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات ، هو عالم وجواد وشجاع وغني ، وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقر به ، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل ، فإذا قلت : زيد عالم ، وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول : وجواد ، أي وهو مع ذلك جواد ، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت : وشجاع ، أي وهو مع ذلك شجاع وغني ، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه ، تدرأ به توهم الإنكار » [2] .

---

(١) البحر المحيط ٥/٢١٣ .

(٢) بدائع الفوائد ١/١٩١ .